استثمار اثار حرب ١٩٧٣ استثمارا واسع المدى جعل سير المعركة السياسية يتخذ له مضمون يتجاوز في آفاقه مترتبات الحرب المباشرة الى ربط هذه الاخيرة بجوهر القضية الفلسطينية وجعلهما كلا واحدا .

وكانت المناسبة لاظهار هذا الترابط اظهارا عمليا مسألة التجديد للقوات الدولية على جبهة الجولان التي كان مقررا ان تنتهي فترة انتدابها في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي . ولانه لم يكن ثمة في الافق السياسي والعسكري على مختلف الجبهات ما يوحي بان هناك بديلا للتجديد ، فقد اتخذت هذه المسألة ورقة ضاغطة للحصول على موقع متقدم في المعركة السياسية بهدف تحقيق مكسبين : الاول العودة ، من خلال نتائج الحرب وما ترتب عليها من مشكلات مستحدثة ، الى جذر المشكلة ، نعني القضية الفلسطينية، والثاني الانتقال بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين (في ١٩٧٤/١٠/١٤) بدعوتها م.ت.ف « وهي ممثلة الشعب الفلسطيني للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة حول مسألة فلسطين » ، الانتقال بهذا القرار خطوة اعلى في سلم التسليم للمنظمة بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني الذي هو « الفريق الرئيسي المعني بمسألة فلسطين » ، بدعوتها الى المشاركة في اعمال مجلس الامن ، بهذه الصفة ايضا ، بكل ما يترتب على القيام بمثل هذه الخطوة من نتائج سياسية ان لجهة تكريس حقيقة ان الفلسطينيين هم الطرف الاساسي في القضية ، ام لجهة احتمالات اعادة النظر بالقرارات السابقة التي اتخذها مجلس الامن والتي رفضها الفلسطينيون وتحديدا القرار ٢٤٢ للعام ١٩٦٧ .

وقد اسفرت المعركة السياسية التي خاضتها سوريا عن تحقيق هذين المكسبين ، ففجر الاول من كانون الاول الماضي اتخذ مجلس الامن قرارا ذا شقين مترابطين : الاول ان يعود الى الاجتماع يوم ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦ لاستكمال مناقشاته حول مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك مشكلة فلسطين مع الاخذ في الاعتبار جميع القرارات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة ، والثاني يجدد فترة بقاء القوات الدولية مدة ستة اشهر اخرى . وقد تلا جاكوب مالك ، رئيس مجلس الامن ، بيانا ملحقا بالقرار ، نص على انه من المتفق عليه بالنسبة لاغلبية اعضاء مجلس الامن انه عندما يجتمع مرة اخرى يوم ١٢ كانون الثاني فان مسؤولي م.ت.ف سوف يدعون الى الاشتراك في المناقشات .

ان اهمية القرار بالنسبة للقضية الفلسطينية مثلثة الزوايا . فمن جهة اولى يلزم القرار مجلس الامن ببحث القضية نفسها بعد ان كان الاطار الذي تبحث فيه القضية هو اطار مظاهرها ولواحقها او ما اصبح متعارف عليه بتعبير مشكلة الشرق الاوسط وهو من جهة ثانية يشرك م.ت.ف في مناقشات هذه القضية وبذلك يكرس الاعتراف بها فريقا اصيلا في الصراع . وهو من جهة ثالثة يدعو الى مناقشة المشكلة الفلسطينية مع الاخذ بعين الاعتبار جميع القرارات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة ، بما في ذلك ضمنا القرار ٣٢٣٦ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٧٤/١١/٢٢ الذي اعاد تاكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين التي لا يمكن التنازل عنها والتي حددها بانها حق تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة وحق عودة الفلسطينيين الى ممتلكاتهم ومنازلهم التي شردوا منها ، وان احترام هذه الحقوق شرط اساسي لتسوية قضية فلسطين واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وان الشعب الفلسطيني طرف رئيسي لتحقيق مثل هذا السلام، وحق الشعب الفلسطيني بان يسترد هذه الحقوق بجميع الوسائل وفقا لميثاق الامم المتحدة ، كما يوجه القرار المذكور نداء لجميع الحكومات والمنظمات الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه .

ولا شك ان مناقشة قضية فلسطين في مجلس الامن مع اخذ مثل هذا القرار بالاعتبار ستفتح المجال وايسما لاعادة النظر بالقرار ٢٤٢ الذي تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

كانت ردة الفعل الاسرائيلية على القرار همجية .. ففي ١٢/٢ قامت بغارة جوية على مخيمات الفلسطينيين في نهر البارد والبداوي والنبطية سقط نتيجتها عشرات الشهداء كان عدد كبير منهم من النساء ، والاطفال ، وكان احد اهداف الغارة ، بحكم اقترانها الزمني مع قرار مجلس الامن ، تضييع اثر القرار من جهة ، والتعبير بوسيلة اكثر وحشية عن موقف اسرائيل